

التنمية

الفهرس:

الفقرة الأولى: مقدمة ومؤشرات التنمية.

الفقرة الثانية: مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية.

الفقرة الثالثة: التيار التاريخاني في تعريف وفهم التنمية الاقتصادية.

الفقرة الرابعة: التيار البنوي في تعريف وفهم التنمية الاقتصادية.

مقدمة:

تقود المراجعة العلمية لظاهرة التنمية إلى نتيجة جوهرية مفادها أنه ثمة اتجاهين رئيسيين لدراسة وتحليل هذه الظاهرة أي ظاهر التنمية.

الأول: يسمى بالتاريخاني لأنه يعتقد أن جميع الدول سوف تصل إلى حالة التنمية والتقدم، وأن المسألة مسألة زمنية لأن هناك حتمية في مرور كافة دول العالم بالتخلف وبعد ذلك في وصلها إلى التقدم، ولأنه يعتقد بأن التنمية هي تجاوز للتأخير وللحاق بالدول المتقدمة، ويكون ذلك ببساطة باتباع تجربتها التاريخية من أجل الوصول إلى وضع مشابه للوضع الذي هي فيه.

الثاني: يسمى بالبنوي لأنه يرى بأن التنمية تتطلب تغييراً جذرياً في بنية هيكل اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة، وعليه فالتنمية ليست تلقائية بل عملية سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلب تضافر جميع الجهود الداخلية والتخلص من الهيمنة الخارجية، أي بمعنى آخر أن التنمية عملية ذاتية تهدف إلى تغيير بنية اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة والقضاء على المظاهر المميزة للتخلف فيه.

الفقرة الأولى: مقدمة ومؤشرات التنمية.

وعي الانسان في العالم المختلف مأساته المتمثلة في الهيمنة الأجنبية وتفكك الهياكل الاقتصادية الوطنية بفعل هذه الهيمنة والتبعية، مما جعله يبحث بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق الخلاص ولتحقيق التنمية.

ومن أجل تصوير هذه الحالة، أي حالة الدول المتخلفة وحالة الدول المتقدمة في جوانبها المتعددة لجأ الاقتصاديون إلى عدد من المؤشرات الجزئية وإلى مؤشر عام واحد.

- المؤشرات الجزئية والتي تبلغ أكثر من مائة مؤشر أحيانا فتنقسم إلى مجموعات تهتم بعضها بالشروط الاجتماعية والسكانية (صحة ، سكان ، غذاء ، تعليم ، سكن ، الخ...) ، في حين يهتم البعض الآخر بالأحوال الاقتصادية (زراعة ، صناعة ، تجارة ، نقل ، خدمات ، مؤشرات رقمية، الخ...)، حيث تهدف هذه المؤشرات جميعا إلى تبيان أوضاع البلدان المتخلفة في جميع المجالات ومدى تقدمها مع الزمن ومقارنتها مع الأوضاع في الدول المتقدمة .

- المؤشر العام: فهو نقطة التلاقي بين بعض المؤشرات الجزئية الهامة.

تجدر الإشارة منذ البداية إلى القول بأن هذه المؤشرات لا تقدم دلائل كافية عن تقدم أو تأخر بلد ما لأنه يعبر عنها غالباً في قيم نقدية تخفي وراءها موضوع الجودة والنوعية والخدمات الغير نقدية .

وأخيراً فإن هذه المؤشرات غير كافية لأنها لا تدل على التأثير السلبي لارتفاع بعض المؤشرات مثل : التلوث ، والازدحام ، وتأثير المواصلات ، وحتى إذا لوحظت هذه التأثيرات السلبية فإن عملية قياسها تبقى مستحيلة.

الفقرة الثانية: مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية.

في اللغة هناك فرق واضح بين تعبير النمو وتعبير التنمية. فنمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أكبر أو أحسن . أما تنمية الشيء فتعني فعل أو إحداث النمو. وهكذا يبدو منذ البداية أن النمو يحدث بشكل تلقائي بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف التغيير.

ولا يختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية، حيث أن أغلب الاقتصاديون متفقون بأن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وبشكل طبيعي ودون فعل أو تأثيرات مسبقة.

بينما التنمية وعند جميع الاقتصاديين فتشمل النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاجتماعية والمؤسسات و العادات . وإن كان كلاهما أي النمو والتنمية الاقتصادية تتضمن الزيادة في الناتج القومي أو في الدخل القومي أو في أي مؤشر آخر ، فإن النمو هو زيادة تلقائية ودون تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية أي إنه ربما لا يتضمن أكثر من زيادة الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية، على العكس فإن التنمية تعني زيادة لكنها ليست تلقائية بل بفعل قوى معينة تؤدي إلى تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، أي إنها تتضمن من حيث المفهوم مفهوماً أوسع من ذاك المتعلق بالنمو، لأنها تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر ، اجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج، وغالباً ما يكون أيضاً في هياكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وهكذا فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست فقط بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية وكفاءة العناصر الإنتاجية المستخدمة، وإنما إلى تغيير جذري في بنية هيكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة.

الفقرة الثالثة: التيار التاريخاني في تعريف وفهم التنمية الاقتصادية.

يعتقد الاقتصاديون البرجوازيون بأن التخلف ليس سوى تأخر عن التقدم، وأن كل المجتمعات سوف تمر فيه قبل الانتقال الى مرحلة التقدم، ولهذا فهو مؤقت وصحي، كما أن هناك حتمية في انتقال جميع المجتمعات إلى مراحل متقدمة، وأنه يمكن تسريع هذه العملية باتباع خطوات الدول المتقدمة. هؤلاء الاقتصاديون هم اللذين ينتمون الى الاتجاه التاريخاني.

يرى أنصار التيار التاريخاني بأن مفهوم التنمية يشبه إلى حد بعيد النمو، فجيرالد ماير يقول في هذا الصدد ((إن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن))

إن الحديث عن التنمية في هذا المستوى فقط لأمعنى لها في العالم المختلف، إضافة الى أن هذه العملية * ولأنها أصبحت تشبه النمو * صُورت وكأنها واحدة في الاقتصاد المختلف وفي الاقتصاد المتطور، لأنها لا تتضمن فكرة التغيير في الاقتصاد المختلف .

يعتقد أغلب (الاقتصاديين التاريخانيين) أن التنمية في الدول المتخلفة بحاجة إلى تبدل واضح الحدود (وليس إلى تبدل غير واضح الحدود مثل النمو) وإلى تدخل القطاع العام عن طريق الدولة في الحياة الاقتصادية وفي عملية التبدل شريطة أن يكون تدخل هذا القطاع محدوداً وجزئياً وبالشترك مع القطاع الخاص، وهذا الموقف منسجم مع موقف الاقتصادي الانجليزي كينز الذي يقول أنه لأمجال للتساؤل حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإنما حول كيفية هذا التدخل.

من خلال هذا التحليل نستخلص أن التيار التاريخاني يرى في التنمية عدة نقاط هي:

أولاً: تسير جميع المجتمعات على طريق الصعود من القديم إلى الحديث، أي من المجتمع البدائي إلى المجتمع الحضاري البرجوازي المتقدم، أي إن هذا التيار يعتقد بالمرحلة الزمنية. فأنصاره يؤمنون مثلاً في الأفكار التي صاغها فريدريك ليست حول المراحل ومن أن أي مجتمع سوف يمر في خمس مراحل تنتقل به من المجتمع البدائي إلى المجتمع المتقدم، وهي المرحلة الهمجية، الرعوية، الزراعية، الزراعية-الصناعية، الزراعية-الصناعية-التجارية.

كما تبنى أنصار هذا التيار أطروحات روستو حول مراحل النمو ، أي أنهم يؤمنون مثله بأن أي مجتمع سوف يمر بالمرحلة الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة السير نحو النضوج.
- مرحلة الاستهلاك الواسع.

التخلف، وكذلك التنمية، إذا هما مرحلة زمنية لابد أن تمر بها جميع المجتمعات بدءاً من المجتمع البدائي-التقليدي-المتخلف، وصولاً إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي المتقدم الغربي.

ثانياً: **لابد من الاعتماد على دول التقدم**، استناداً إلى صيغ ونظريات عديدة وضعت في سبيل ذلك منها: (انتقال النمو)، (النمو بالانتشار)، وباسم استراتيجيات تنموية.

إن أنصار التيار التاريخاني يعتقدون أن التنمية ليست سوى عملية تقليد لتجربة البلدان الرأسمالية المتقدمة وسير على طريقها وبمساعدها، بل وأكثر من ذلك إن التخلف جاء لصالح البلدان المتخلفة لأنها يمكن أن تصل إلى التقدم بسهولة أكثر من تلك التي واجهتها الدول المتقدمة بسبب المساعدة التي يمكن أن تستفيد منها الدول المتخلفة من الدولة المتقدمة.

ثالثاً: **اتباع أسلوب وطريق الدول المتقدمة** في التنمية يتطلب من الدول المتخلفة أن تؤمن **الموارد والعناصر** التي ساعدت الدول المتقدمة على التقدم، أي تلك التي أدت إلى نشوء المجتمع الرأسمالي.

رابعاً: هذا التيار وهو ينصح الدول المتخلفة باتباع نهج الدول المتقدمة يدعوها الى تقليد أنماط الإنتاج والاستهلاك الغربية رغم أنماط الإنتاج تلك كانت السبب في حدوث التخلف والتقدم.

خامساً: يعني هذا التيار أيضاً تقليد النهضة الفكرية والاجتماعية التي مرت بها أوروبا، رغم أن هذه النهضة لها خصائصها المميزة والتي ليس بالضرورة أن تلائم المجتمعات الأخرى.

سادساً: يتلقى أنصار هذا التيار في تحليلهم للتنمية مع التحاليل المستندة إلى النمو، لأن التنمية عندهم هي مسألة تطور كمي في بعض المؤشرات الاقتصادية، أي هي مسألة صعود طبيعي من حالة تخلفية الى حالة أكثر تطوراً دون ربطها بمجمل حركة المجتمع والاقتصاد الوطني. ولأنها مؤشرات فإنها تأخذ شكل مقاييس كمية، مثل: نمو الناتج المحلي من أجل تضيق الفجوة بين العالم المتقدم والمتخلف، أي ان التنمية هي زيادة في الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي دون ملاحظة توزيع هذا الناتج أو هذا الدخل ولا كيفية الحصول عليه.

سابعاً: لأن أنصار هذا التيار يستندون إلى التحليل النيو كلاسيكي الذي يعتبر أن التنمية (أو بالأحرى النمو) ليست سوى الوصول الى مستوى من العمالة بكاملها عن طريق الاستثمار، أي أن الاستثمار هو العامل المولد للدخل وهو الخالق للقدرة الإنتاجية كما يؤكد نموذج هاورد و ودومار، فإن تحليل هذا التيار يركز بصورة أساسية على دور رأس المال، باعتباره عاملاً استراتيجياً وبالتالي الانسان هو العامل الحاسم في عملية التنمية.

ثامناً: يبرر هذا التحليل اختيار سياسة التصنيع ، سياسة احلال الواردات أو التصنيع من أجل التصدير، وكذلك سياسة القروض والمساعدات الاجنبية. بالرغم من أن هذه السياسات لن تقود الى أي تغيير داخلي في بنى الهياكل الاقتصادية وإنما سوف تؤدي الى زيادة الهيمنة الأجنبية والارتباط بالاقتصاد الرأسمالي العالمي.

تاسعاً: لا يهتم هذا التيار فقط وكلياً ضرورة تبديل البنى والعلاقات الاجتماعية وعلاقات الإنتاج والتوزيع السائدة للعالم المتخلف، بل وافدح من ذلك فأن منطق هذا التيار يستوجب المحافظة على الطبقات الاجتماعية السائدة وعلاقتها القائمة، وبالتالي تفاوت الدخل لصالح الأغنياء من أجل الحصول على الادخار اللازم لتراكم رأس المال اللازم في المحصلة لتمويل عملية التنمية.

الفقرة الرابعة: التيار البينوي في تعريف وفهم التنمية الاقتصادية.

يفهم التيار البينوي التنمية كعملية أيديولوجية وسياسية واقتصادية، تدخل أعماق اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة بهدف هدم الهياكل القديمة (الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها) وتبني مكانها هياكل حديثة ومتطورة ومتكاملة، ويكون هذا الهدم والبناء بتأثير متغيرات داخلية محددة .

إن التيار البينوي كتيار لفهم وتحليل ظاهر التنمية ينطلق من مجموعة من النقاط التي من خلالها يفهم هذه الظاهرة، وعليه فإن أبرز هذه النقاط هي:

١- إن التنمية عملية هدم للبنى الاقتصادية المختلفة القائمة.

هذا يعني أن العملية التنموية ليست على الإطلاق عملية تنمية (تعظيم) لذلك القديم المعوق بل عملية هدم له واستبداله بجديد مكتمل ومنسجم، كما أن التنمية كي تكون كذلك يجب أن تتضمن عملية هدم لعلاقات الإنتاج القائمة. تلك العلاقات التي تعرقل عملية نمو القوى المنتجة اللازمة لأي تنمية شمولية وذاتية ومستقلة.

٢- إن التنمية عملية بناء لبنى اقتصادية جديدة ، مترابطة ونتاجية ، وهي كذلك عملية بناء لعلاقات انتاج يسيطر بها المنتجون على عملية الانتاج، كي تكون تلك العملية في النهاية في خدمتهم.

٣- إن التنمية عملية تغيير في أنماط الإنتاج وفي أنماط الاستهلاك.

٤- إن التنمية عملية شمولية و متكاملة. أي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما تشمل الجوانب الاجتماعية والفكرية والسياسية.

٥- إن التنمية يجب أن تركز على الانسان. لأنه أدواتها ولأنه المستفيد منها. وحتى تصبح التنمية بهذا الشكل فهي ليست مجرد تنمية للأشياء ولكنها تنمية للإنسان أولاً وقبل كل شيء.

٦- إن التنمية عملية ذاتية وداخلية. أي عملية تعتمد على النفس، عصامية ولا تعتمد على العالم الخارجي في تمويل عملياتها كما يرى التيار التاريخاني. دون أن يعني ذلك عدم العمل على الاستفادة من العالم الخارجي و التقدم الذي حدث في باقي أنحاء العالم شريطة ألا تتحول هذه الاستفادة إلى تبعية للعالم الخارجي

٧- إن التنمية عملية سياسية. تستهدف تبديل علاقات الإنتاج القديمة وإقامة العدالة الاجتماعية وإعطاء الجماهير المنتجة دورها، كي تستطيع قيادتها الإدارية والسياسية ديمقراطياً، وكي تستطيع العطاء والأبداع.